العدد (2237) السنة التاسعة - الاحد (4) ايلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

البنك المركزي يجدد ضرورة حذف الأصفار

ارتفاع الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة إلى ٥٨ مليار دولار

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد البنك المركزي العراقي بلوغ احتياطياته من العملة الصعبة حوالي ٥٨ مليار دولار، في الوقت الذي جدد تأكيده على ضرورة حذف الأصفار واصدار عملة جديدة، معتبرا أن هناك حاجة الى فئات نقدية كبيرة لسد التعاملات الكبيرة .

وعزا البنك المركزي زيادة الطلب على العملات الأجنبية من قبل المصارف العراقية وانعدام عروضها إلى اقتصاد العراق الريعي.

وقال مستشار محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية وصلت إلى ٥٨ مليار دولار بعد أن كانت تبلغ ٥٠ مليار دولار في نهاية العام الماضي ٢٠١٠"، مبيناً أن "البنك استطاع خلال الفترة الماضية تمويل التجارة للقطاع الخاص والحفاظ على استقرار السوق وكبح التضخم الكبير الذي كان موجوداً خلال الفترات الماضية".

وأوضح صالح أن "زيادة الطلب على العملات الأجنبية من قبل المصارف العراقية وقلة عروضها للعملة الأجنبية في المزاد اليومي الذي يجريه البنك المركزي العراقي يعود لاقتصاد العراق الريعي الذي يعتمد على الواردات النفطية في موازنته العامة".

وذكر صالح أن "الدولة تعرض العملات الأجنبية للبنك المركزي العراقي لتمويل نفقاتها بالدينار العراقي ليقوم البنك المركزي بدوره بتلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية"، مبيناً أن "الدولة هي التي تورد العملة الأجنبية في حين تكون السوق طالبة للعملة الأجنبية لتغطية وتمويل تجارتها الخارجية".

وأشار صالح إلى أن "العراق لا يستقبل التدفقات المالية الخارجية بسبب عدم إرسال العمال العراقيين في الخارج مدخراتهم المالية إلى البلاد، إضافة الى عدم وجود شركات استثمارية أجنبية كبيرة عاملة في العراق".

ويعتمد العراق على صادرات النفط في أكثر من ٩٠٪ من دخله ويصدر حالياً أكثر من مليونين برميل يومياً من النفط الخام، ووقعت وزارة النفط عقود خدمة مع شركات نفطية عالمية لتطوير حقولها النفطية، ويتوقع أن تحقق عائدات إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار سنوياً خلال السنوات الستة المقبلة.

ويعقد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

في غضون ذلك جدد البنك المركزي العراقي تأكيده على ضرورة حذف الأصفار وإصدار عملة جديدة، معتبرا أن هناك حاجة الى فئات نقدية كبيرة لسد التعاملات الكبيرة ،اضافة الى وجود عملات صغيرة، فيما اشار الى أن العملة الجديدة ستكون بثلاث لغات.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن "تركيب العملة فيها خلل، إذ أن اكبر فئة من العملة العراقية الان تساوي ٢١ دولارا، ولذلك يلجأ التجار وكبار المتعاملين الى التعامل بالأوراق النقدية للولايات المتحدة وفئة المئة دولار بالتحديد، وعلى سبيل المثال لو اعطيتهم فئة ١٠ دولارات فإنهم لا يقبلون بها".

واضاف صالح أن "هذه المسألة إذا ما استمرت بهذا الشكل مع تطور الاقتصاد ونموه فستكون معوقا، وبالتالي يجب إعادة هيكلة العملة وحذف الأصفار في آن واحد".

وتابع صالح أن هناك "حاجة الى فئات صغيرة من العملة متمثلة بالنقود المعدنية للتعاملات الصغيرة، وفئات كبيرة لسد التعاملات النقدية الكبيرة التي يتم إعدادها في مؤسسات من الدرجة الأولى بالعالم وبمواصفات عالمية"، مشيرا الى "عدم توفر امكانية طبع العملة داخل العراق بعد أن رافقت هذه التجربة عدة مشاكل خلال تسعينيات القرن الماضي".

وسبق أن أقدم العراق على طبع عملته داخل البلاد اثر الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عقب احتلاله الكويت عام ١٩٩٠، حيث شهدت السوق العراقية تضخما غير مسبوق، فضلا عن تزايد حالات تزوير العملة آنذاك بسبب افتقارها الى المواصفات العالمية الرصينة في الطبع.

واشار صالح الى أن "هذه العملة الجديدة ستحمل ثلاث لغات هي العربية والكردية والانكليزية، ونحن نعرف أن العملة السويسرية تحمل اربع لغات"، مشددا على أن "رموز العملة ستكون وطنية من إرث الحضارة العراقية التي تمتد ثمانية آلاف سنة، وبالتالي فهي تعبر عن الأمة العراقية مئة بالمئة".

وسبق أن أعلن البنك المركزي العراقي في ٢٣ حزيران الماضي عن استعداده لحذف الأصفار من العملة العراقية، وفيما أكد أن هذه الخطوة تعتبر من الوظائف الإستراتيجية للبنك، أشار إلى أن العملة الجديدة ستحتوي على اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية.

يذكر أن مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي دعا في الـ٢٥ من آب الحالي، البنك المركزي العراقي إلى إيقاف إجراءات تغيير العملة، محذرا من "مافيات عملة" تستعد لتزوير ترليونات الدنانير مستغلة تغيير العملة، فيما أكد أن الأمر سينتج عنه كتلة نقدية هائلة يصعب مواجهتها.

يشار الى أن متخصصين عراقيين في مجال الاقتصاد قللوا من تأثير قيام البنك المركزي حذف أصفار من العملة على القوة الشرائية للدينار العراقي، كما تأمل الحكومة من وراء تلك الخطوة، كما يرى باحثون أن كلفة رفع الأصفار ستكون اكبر من منفعتها، باعتبار ان قوة العملة تقاس باستقرار صرفها الذي يرتكز على قوة القطاع الإنتاجي القادر على توفير السلع والخدمات.

وكان محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي أكد خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد، في الـ١٩ من حزيران الجاري، استعداده لتهيئة كافة المستلزمات لاستبدال العملة العراقية.

ويملك البنك المركزي العراقي أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، حيث تأسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في السادس من آذار عام ٢٠٠٤، وهو المسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

الهند تستأنف نشاطها النفطي في العراق قريباً

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت شركة (ONGC Videsh) الهندية استعدادها لاستئناف نشاطها في العراق خلال الستة أشهر القادمة ، بإعادة إحياء عقدها الذي وقع ابان النظام السابق لتطوير الرقعة الاستكشافية رقم ٨ الواقعة على الحدود مع الكويت والعربية السعودية.

وقال أحد المسؤولين التنفيذيين في شركة (ONGC Videsh) التابعة لشركة (Oil and Natural Gas Corporation) التي تديرها الدولة، إن شركته استأنفت المفاوضات بشأن عقدها لتطوير الرقعة الاستكشافية رقم ٨ على غرار عقد تطوير حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط التي استعادته الشركة الوطنية الصينية للنفط، بعد أن علق عقب الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

وأضاف المسؤول أنه "تم استئناف المفاوضات مع الجهات العراقية"، وتوقع أن "يعاد توقيع العقد خلال الأشهر الستة المقبلة"، مبينا أن "شركته ستتولى أعمال المقاولات، كما ستدفع ١٨٪ من مبلغ الاستثمار الكامل أي ٢٧٠ مليون دولار". ويقدر احتياط القطعة الاستكشافية رقم ٨ بـ ٦٤٥ مليون برميل، ٥٤ مليونا منها موارد متجددة، وقد منح امتياز التطوير لشركة (ONGC Videsh) عام ٢٠٠٠، ثم علقت المفاوضات بعد ثلاث سنوات. يشار إلى أن النظام الجديد بعد العام ٢٠٠٣ وافق على توقيع العقد ومنح (ONGC Videsh) حق امتلاك النفط المنتج، لكن حكومة بغداد عادت عن قرارها بعد أن أعربت شركات عالمية عن استعدادها لتطوير حقول النفط مقابل المبالغ التي حددت في جولات التراخيص قبل الحرب في العراق.

الزراعة: تخصيص أكثر من ٦٠٠ مليار دينار لبناء قرى عصرية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

خصصت وزارة الزراعة أكثر من ٦٠٠ مليار دينار لإنشاء قرى عصرية في العراق، مشيرة إلى الانتهاء من ثلاث قرى عصرية في ثلاث محافظات.

وقال الوكيل الإداري والمالي في وزارة الزراعة غازي العبودي لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة لديها خطة خمسية لبناء قريتين عصريتين في كل محافظة من المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان العراق"، مشيرا إلى ان "الوزارة خصصت ضمن خطتها الاستثمارية الخمسية ٦٣٢ مليار دينار لإنشاء قريتين عصريتين في كل محافظة".

وأضاف العبودي أن "الوزارة انتهت من إنجاز ثلاث قرى عصرية في ثلاث محافظات شملت كربلاء والديوانية والمثنى"، مبينا أنه تم "الانتهاء من الأعمال الإنشائية فيها، فيما يتم حفر الآبار فيها تمهيدا لتوزيعها على الفئات المستحقة". وأوضح العبودي ان "المشروع سيساهم في تمكين خريجي كليات الزراعة والطب البيطري المتفوقين من نقل ما تعلموه من تجارب نظرية أكاديمية إلى ميدان العمل التطبيقي وصولا إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية"،لافتا إلى أن "الفئات المستفيدة من المشروع تشمل المهندسين الزراعيين والبيطريين وخريجي المعاهد الزراعية وبتخصيص ٤٠ دونما لكل واحد".

وكانت وزارة الزراعة قد وقعت في ٢٥ من شهر آب الماضي عقدا مع شركة نجران العراقية لبناء وتشييد قرية عصرية في محافظة الأنبار وبكلفة مالية بلغت ٢٣ مليار دينار. وكانت الحكومة العراقية قد وافقت في شهر كانون الثاني من العام الماضي ٢٠١٠على قانون القرى العصرية الزراعية، الذي ألزم وزارة الزراعة بإجراء مسح شامل لتحديد مواقع مناسبة لإنشاء القرى وتشييد دور سكنية عليها، بالإضافة إلى تخصيص أراض زراعية لإنشاء المشروع.

ويعاني العراق من ازدياد نسبة التصحر في أغلب أراضيه بسبب عزوف الفلاحين عن الزراعة اثر ارتفاع أسعار مستلزماتها وانخفاض مستوى الدخل واستيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار .

يذكر أن مشاريع القرى العصرية المخصصة لدعم القطاع الزراعي والحيواني هي إحدى الاستراتيجيات التي تسعى اليها وزارة الزراعة لتطبيقها بشكل عملي للمساهمة في خلق نموذج يمكن تطويره نحو الأفضل بهدف تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على البطالة وزيادة المساحات الخضر ومكافحة التصحر وتحسين البيئة.

خبير يدعو الدول العربية إلى بناء مجتمعات معرفية

بغداد / المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي نصير الحمود الدول العربية إلى بناء مجتمعات معرفية .

ورأى الحمود في تصريحات نقلتها صحيفة الصباح الفلسطينية ان بلدان الثورات العربية ستدخل في مرحلة إصلاح وعليها الابتعاد عن الخصخصة.

وقال الحمود بحسب الصحيفة لقد شهدت العقود الخمس الماضية صعود أنظمة سياسية شمولية في العالم العربي عقب تحرر الأخير من براثن الاستعمار، غير أن تلك الأنظمة السلطوية (غالبيتها) رفعت من شأن البعدين الأمني والسياسي، فيما جيرت الناحية الاقتصادية لصالح شريحة معينة مستفيدة من الأنظمة تلك ولم تضع وزنا للمصالح المشتركة التي يمكن أن تتأتى من الوحدة العربية.

وأضاف : لم يستفد العالم العربي حقيقة من الجهود الرامية لتحقيق الوحدة في ظل انشغال الزعماء بتفتيت المجتمعات المحلية لتسهيل مهمة السيطرة عليها، كما أن دولا عربية ثرية توجست من النتائج المترتبة على أي عملية وحدة ، ما قد يفضي لفقدانها المكتسبات التي حققتها والتي تمكنت بفضل إنتاج النفط من الوصول إليها.

وأوضح وكما فشل النظام العربي السياسي والأمني الموحد فقد كانت السوق المشتركة كذلك حبرا على ورق، إذ تضج الملفات العربية الثنائية بخلافات اقتصادية وأخرى متعلقة بالمياه والنقل، وهي جوانب تحرت بعض الأطراف تأجيجها للحيلولة دون قيام الوحدة.

وأضاف الحمود نتيجة للمتغيرات التي تشهدها الساحات والميادين العربية عقب ثورات الربيع العربي، من المتوقع أن يجتمع شمل العرب على توحيد كلمتهم السياسية والاقتصادية إن أرادوا أن يكونوا قوة اقتصادية ذات وزن وليس ظاهرة صوتية فحسب كما يتم التعامل معها حاليا، فيما نجحت دول من العالم الثالث بتحقيق نقلات اقتصادية صناعية في العقدين الماضيين ولا يخفى على أحد نموذجي الهند والصين وأخيرا البرازيل.

وأكد الحمود ان على الدول العربية اجتثاث عناصر الضعف المستشرية فيها والمتمثلة أولا بالأمية ، إذ يبلغ عدد الأميين العرب نحو ١٠٠ مليون، وبعد ذلك ينبغي التحول للمجتمع المعرفي ومن ثم الصناعي لبناء قاعدة تصديرية لرفد موازين مدفوعات هذه البلدان وعدم الاقتصار على عائدات السياحة والزراعة التقليدية والمواد الخام ،فضلا عن التحويلات الخارجية.

وقال ينبغي أخذ العبر من السوق المشتركة الأوروبية، والتي تحمل مساوئ لكنها تقل عن الايجابيات، إذ ساعدت تلك الدول بعضها في أوقات الأزمات وآخرها المتصلة بالمديونية، كما أن كل دولة أفادت من التصدير للدولة الثانية على أسس تنافسية.

وبين الحمود ان المشكلة الحالية في نجاح السوق العربية المشتركة تتمثل في تشابه هياكل الانتاج، فما يجري إنتاجه في مصر هو ما تتم صناعته بالمغرب وهكذا، فالمطلوب بناء سياسات صناعية تتوافق عناصرها مع الميزة النسبية التي يحظى بها كل بلد للحيلولة دون فرض أسلوب الحماية الذي يسهم في ازدهار الصناعات المحلية، الا أنه يبقيها متخلفة .

مصادر: خطط لتوسيع وتأهيل الأنابيب الناقلة للنفط

بغداد / وكالات

وضعت لجنة الطاقة البرلمانية بالتعاون مع وزارة النفط خططا لتوسيع واعادة تأهيل انابيب النفط لزيادة الطاقة الإنتاجية، مشيرة الى بناء ارصفة اضافية تتحمل ما تنتجة هذه الأنابيب والآبار. وتعد شبكة نقل النفط عن طريق الأنابيب قديمة، ما يعرضها للانهيار وهذا ناجم عن هجمات إرهابية مع انعدام عمليات الصيانة ضد المؤثرات والظروف البيئية. وقال عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية النائب علي الفياض بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : تم وضع خطط لزيادة الإنتاج النفطي من خلال أعادة تأهيل وتوسيع انابيب الناقلة للنفط، بالإضافة الى أنشاء مستودعات إضافية لها لزيادة قدرتها على التخزين،لافتاً الى نية الوزارة بتوسيع الأنابيب الناقلة باتجاه المنطقة الغربية لسوريا وتركيا ايضاً".

واوضح الفياض : من خلال استضافة وزير النفط تم طرح كثير من الأمور من اهمها مجال الأنابيب الناقلة، موضحاً"ان هناك دراسة وخطة وآلية لبناء أرصفة إضافية تتحمل ما تنتجة الآبار النفطية ".

يذكر ان لجنة الطاقة شددت على ضرورة التركيز خلال جولات التراخيص النفطية الجديدة على استثمار الغاز كونه يعود بفوائد مالية كبيرة

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية بايزيد حسن في تصريح سابق"للوكالة الإخبارية للأنباء" انه من الضروري التركيزُ خلال جولاتِ التراخيص النفطية الجديدة علىَ الاستثمار في مجال الغازِ وتطويره لكونه مصاحبا للنفط وبدلاً من حرقه وهدره بشكل يومي يمكن ان يدّر موارد مالية ضخمة للعراق .

في غضون ذلك اعتبر الباحث الاقتصادي في معهد العراق للطاقة حسين النجم موضوع تخلي العديد من شركات الطاقة عن معظم الغاز المصاحب لحقول النفط لصالح معالجة وتصدير الغاز الى اكبر شركة في أوربا موضوع "احتكاري" وبالتالي سيسيطر على كافة العراق، مستبعداً في الوقت نفسه حدوثه .داعياً الى تنمية الشركات المسؤولة عن الحقول الجنوبية والشمالية.

وحذر نجم بحسب (للوكالة الإخبارية للأنباء) :"من عملية "احتكار" للحقول التي وقعت تحت ادارة الشركات عبر جولات التراخيص الثلاثة للغاز المصاحب.

وقال نجم إذا ترك هذا الأمر لشركة شل معناها سيكون العقد "احتكاري" وبالتالي ستكون هناك سيطرة على كافة العراق، لذلك من الضروري تنمية الشركات المسؤولة عن الحقول الجنوبية والشمالية لزيادة الإنتاج".

واستبعد نجم حدوث هذا الأمر لكون كميات الغاز التي استخرجت من الغاز المصاحب يعاد حقنها من الحقول من اجل تصعيد كمية الضغط داخل الحقل وهذا يزيد الإنتاج.

وتابع :"ان الشركات تعاني من استخدام آليات حقن المياه وبعض الأمور الفنية وهي بحاجة ايضاً الى كميات من المياه وبالتالي لابدّ أن تقوم هذه الشركات بدل اعطاء وترك الغاز لشركة شل بالعمل على حقن الغاز لزيادة الضغط الذي سيرفع الإنتاج".

وأضاف الباحث الاقتصادي في معهد العراق للطاقة هنا سيتحقق ما طمحت اليه الحكومة من خلال جولات التراخيص وستكون قد فرضت جزءا من ملكيتها الخاصة، وعلى الشركات ان تحترم هذه الملكية .

اقتصاديون يؤكدون عجز وزارة النقل عن تطوير قطاعها

بغداد / المدى الاقتصادي

قالت أوساط اقتصادية خبيرة وأخرى برلمانية ان وزارة النقل عاجزة عن تحديد أسعار النقل وتوفير وسائل نقل حكومية، فضلا عن عدم قدرتها على تطوير هذا القطاع.

ودعوا بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) إلى وجود نقابات ومنظمات مدنية بإشراف الحكومة تأخذ دورها بهذا المجال .

وعزوا أسباب ارتفاع أسعار النقل إلى عدم استقرار أسعار الوقود، وعدم توفير الحكومة خطوط نقل مدعومة، مما جعل أصحاب المركبات يتحكمون بتحديد الأسعار وهذا يعود إلى عدم التخطيط الجديد وانعدام الرؤيا الواضحة للوزارات والفهم الخاطئ لاقتصاد السوق .

ودعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إلى ضرورة إيجاد نقابات ومنظمات مهنية تقوم بتحديد أسعار النقل للركاب وتكون عليها مراقبة فعلية من قبل الحكومة لكي لا يستطيع أحد أن يتلاعب بهذه الأسعار .

وقال انطون : ان أجهزة الدولة المتخصصة ووزارة النقل عاجزة على تحديد أسعار النقل وعن متابعة هذا القطاع وتطوره، فضلا عن عدم توفير وسائل نقل مدعوة حكومياً لجميع خطوط المدن، وكرر جميل دعوته الى تسلمه الى القطاع الخاص بالاشتراك مع الحكومة لكي تتم السيطرة عليه وتطويره.

وأضاف انطون : أن عدم استقرار أسعار الوقود وعدم توفر المواد الاحتياطية للسيارات من قبل الدولة جعل أصحاب النقل الخاص يتحكمون بأسعار النقل للركاب، موضحاً أن بقية الدول بدأت تفكر بوسائل نقل حديثة ومتطورة كالمترو والقطارات السريعة والعراق يفتقد لهكذا وسائل .

وأكد انطون على ضرورة استخدام فكرة العداد في السيارات وذلك لضمان سلامة السائق والمواطن بنفس الوقت، كونها ظاهرة حضارية وتستخدم في دول الجوار.

من جهته عزا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري أسباب اهمال عملية أسعار النقل وقلة مصلحة نقل الركاب في الشارع الى الفهم الخاطئ لاقتصاد السوق مما أدى الى عدم التمكن من السيطرة على الأسعار ومدى ملائمته للاستثمار. واكد الصوري وجود ثغرات كبيرة في تشريع القوانين مما جعل فوضى في عملية تحديد الأسعار .

وأشار الصوري الى ان مسألة فكرة العداد في السيارات تعد ظاهرة حضارية، وكذلك لسلامة السائق والراكب .

وبين الصوري أن الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة عامل كبير في تفشي هذه الفوضى في الاقتصاد، داعيا الى أن تكون هناك رقابة فعلية واضحة من قبل الحكومة والمواطنين ومن المنظمات المدنية من أجل الوصول الى سياسة سعرية واضحة وذلك لحماية المستهلك .

من جانبه قال عضو لجنة الخدمات والاعمار النائب إحسان العوادي ان وزارة النقل لا تمتلك الرؤيا الواضحة في مجال النقل وعدم وجود خطة دقيقة لكل وزير، مضيفاً لا توجد خطط واضحة في الوزارات العراقية.

واضاف العوادي : لو كانت هناك خطة واضحة لدى وزارة النقل منذ سنوات لعمل بها الوزير السابق عامر عبدالجبار ومن ثم أتمها الوزير الحالي هادي العامري لكي نصل الى نتيجة مثمرة في النقل، لكن للأسف لا توجد هناك خطط فعلية للوزارات العراقية .

وأشار العوادي الى أن وزارة النقل تمتلك خطة لشراء مئات من الحافلات وزجها بالمحافظات، بالرغم من قلة العدد الذي لا يغطي الحاجة. هذا وتعد وسائل النقل من الحاجات الضرورية التي يحتاجها المواطن يومياً لتنقله من المنزل الى العمل او بالعكس او ليصل الى مكان آخر لكن في العراق أصبح النقل مشكلة تدرجت ضمن المشاكل التي يعانيها الفرد العراقي مما جعل أصحاب الحافلات (الكيات و الكوسترات) يحددون أسعار النقل من منطقة الى أخرى بما يرغبون به من دون مراقبة الدولة وإشرافها، في ظل غياب قطاع النقل الحكومي .